الحركة السياسية النسوية السورية
THE SYRIAN WOMEN'S POLITICAL MOVEMENT

ورقة سياساتية

العدالة الانتقالية من وجهة نظر السوريات

حقوق التأليف والنشر محفوظة لصالح الحركة السياسية النسوية السورية ©2022

يسمح بإعادة الطباعة غير التجارية لهذه الدراسة أو لمقتطفات منها، ونسخها، وتوزيعها، ونقلها، بشرط نسبها إلى الحركة السياسية النسوية السورية، ولا يجوز تحرير النص أو تحويره أو البناء عليه، ويجب تبيان هذه الشروط بوضوح للآخرين عند إعادة استخدام هذه المادة أو توزيعها.

شباط 2022

تتوجه الحركة السياسية النسوية السورية ببالغ الشكر لكل المساهمات والمساهمين في إنجاز هذا العمل من أفراد ومنظمات، ولاسيما رابطة النساء الدولية من أجل السلام والحرية، ومؤسسة فريدريش إيبرت، ومنظمة ماري للتنمية، وكافة عضوات الحركة وموظفاتها اللواتي أسهمن في إجراء الجلسات التشاورية.

لم يكن تحقيق هذا العمل ممكنًا لولا النساء السوريات المشاركات في الجلسات التشاورية، فقد تم إنجازه بإصرارهنّ على متابعة الجلسات رغم صعوبة الظروف بغية ضمان إيصال أصوات النساء السوريات.

فريق الجلسات التشاورية في الحركة:

ديما موسى - رويدة كنعان - شمس عنتر - صبيحة خليل - لينا وفائي - وجدان ناصيف

الباحثة: أماني دامرجي

تصميم: هاني محمد

الفهرس

مقدمة 4

المنهجية 5

الملخص التنفيذي 6

أولاً: لجان الحقيقة 8

ثانياً: المحاسبة والملاحقات القضائية 11

ثالثاً: جبر الضرر المادي والمعنوي 25

رابعاً: المصالحة والتسوية 28

خامساً: إصلاح المؤسسات 31

سادساً: العدالة الانتقالية والنوع الاجتماعي 34

الاستنتاجات 37

التوصيات 38

مقدمة:

السلام، العدالة والديموقراطية، حاجة أساسية كحاجة الإنسان للهواء والماء والغذاء. تتمتع اليوم بهذه القيم فئة من شعوب العالم بينما تحارب الشعوب الأخرى للحصول عليها، وقد يدفع الأفراد حياتهم ثمناً في سبيل تحقيقها في بلدانهم. هذه المفاهيم مترابطة ومتشابكة لا تعوض إحداها عن الأخرى، وفقدان واحدة منها يؤدي إلى صراعات وحروب، وهذا ما حدث في العديد من بلدان العالم، ولكن بالرغم من ذلك استطاعت أن تعبر إلى الضفة الأولى بسبب تشبثها بحقها في الحياة وبتحقيق آمالها.

هذا العبور بات يسمى "العدالة الانتقالية"، ولكي يتم هذا الانتقال بنجاح لا بد من أن يمر عبر كافة آلياته القضائية وغير القضائية وذلك بداية بالعمل على بناء إرادة سياسية جادة، وخلق ثقة متبادلة بين جميع الأطراف، ثم الاعتراف بأن الذي حدث في الماضي هو انتهاكات لحقوق الإنسان ولا يمكن غض النظر عنه قبل الانتقال إلى المرحلة التأسيسية الجديدة. بعدها تأتي إجراءات المحاسبة وتطبيق آليات جبر الضرر وأشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات وإعادة هيكلتها.

عرفت الأمم المتحدة العدالة الانتقالية بأنها "مصطلح يستخدم لوصف مجموعة واسعة من المبادرات التي تحاول في مجموعها التعامل مع الفظائع التي ارتكبت في الماضي بطريقة ما، عبر مجموعة من الآليات المستخدمة لتحقيق الإنصاف فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والعنف، وكثيراً ما تستخدم في الأنظمة القمعية أو البلدان التي تتعافى من النزاعات للتصدي لانتهاكات واسعة النطاق.

تعد هذه الآليات أدوات مهمة لضمان العدالة بشأن انتهاكات وجرائم حقوق الإنسان الفردية، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويمكنها أيضاً معالجة سياق عدم المساواة والظلم اللذين يؤديان إلى نشوب الصراعات، وبالتالي تحويل هياكل عدم المساواة ذاتها التي يرتكز عليها هذا العنف".

ويشير المركز الدولي للعدالة الانتقالية إلى أن أهداف العدالة الانتقالية "تختلف باختلاف السياق، ولكن لديها سمات ثابتة" وهي أن جميعها تصب في إحداث تغيير عام وعلى كافة الأصعدة، ليس فقط السياسي، بل المجتمعي والثقافي.

ورغم أن بلداً كسوريا، لم يصل بعد إلى مرحلة الانتقال السياسي المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2254 حول سوريا، إلا أن التركيز على العدالة الانتقالية مسألة ملحة، في بلد يشهد صراعاً مستمراً منذ عام 2011، خاصة مع ارتفاع عدد القتلى[1]، ترافقاً مع انتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان مارستها عدة أطراف، ما يحتم الكشف عن تلك الانتهاكات والإشارة إلى من تورط فيها ومحاسبتهم، وضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات في المستقبل، قبل أي حديث عن إعادة السلم الأهلي وإحياء العيش المشترك في سوريا، والعودة الطوعية والآمنة للاجئات واللاجئين السوريين حول العالم.

1- مفوضية حقوق الإنسان توثق مقتل أكثر من 350 ألف شخص خلال سنوات النزاع العشر
https://news.un.org/ar/story/2021/09/1083822

وكون سوريا الآن مقسمة إلى ثلاث مناطق نفوذ: منطقة تحت سيطرة النظام السوري، ومنطقة شمال شرق سوريا تحت حماية الإدارة الذاتية الكردية، وشمال غرب سوريا يتنازع السيطرة عليها الجيش الوطني المدعوم من تركيا مع فصائل مسلحة، هذا التقسيم يستدعي الحديث عن كافة الانتهاكات ومن كل الأطراف والتركيز على انتهاكات النظام السوري لأن إجراءات العدالة الانتقالية تتخذ بحق الأنظمة الرسمية لسهولة الوصول إليها مقارنة مع الفصائل غير الرسمية التي يمكن أن تنحل كمجموعات وتتم الملاحقة للأفراد.

أظهرت فئة قليلة من السيدات فهماً واضحاً لمفهوم العدالة الانتقالية، أما الفئة الأكبر من المشاركات فكان الغموض يلف معرفتهن حول المفهوم بشكل عام وحول آليات تطبيقه. وبعد تقديم تعريف بسيط حول ماهية العدالة الانتقالية ومختلف مظاهرها قبل البدء بطرح الأسئلة والنقاش أبدت العديد من المشاركات تخوفهن من أن تطبيق العدالة الانتقالية غير وارد بالمطلق دون انتقال سياسي في سوريا، واعتبرن أن أهم ما يجب التركيز عليه في هذا المسار المستقبلي هو مسألة محاسبة من تورط في الانتهاكات، من مختلف أطراف الصراع، سواء من جهة النظام المسؤول عن الحجم الأكبر من تلك الانتهاكات، أو القوى الأخرى المتحكمة في المناطق الخارجة عن سيطرته.

المنهجية:

اعتمدت هذه الورقة على تحليل وتصنيف نتائج الجلسات التشاورية، التي اتخذت شكل مجموعات نقاش مركزة نظمتها الحركة السياسية النسوية السورية، خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني 2021. وعلى الرغم من الصعوبات اللوجستية والأمنية، تم عقد هذه الجلسات مع 12 مجموعة ضمت ما يقارب 120 امرأة سورية من خلفيات ثقافية ومجتمعية وسياسية مختلفة ومتنوعة، خمس مجموعات في مناطق واقعة تحت سيطرة النظام، وأربع مجموعات واقعة في مناطق خارجة عن سيطرته، وثلاث مجموعات في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية "قسد". طرحت على السيدات في القسم الأول من الجلسات مجموعة من الأسئلة المفتوحة، وتم ورصد التفاعل وردود الأفعال، بهدف استشفاف آرائهن وتصوراتهن حول العدالة الانتقالية، انطلاقا من التجارب التي اختبرنها قبل الثورة ثم خلال الأحداث التي تلتها.

الملخص التنفيذي

1. لجان الحقيقة:

اعتبرت المشاركات في جلسات الحوار، أن كشف الحقائق هو أول الخطوات وأهمها في المرحلة الجديدة لسوريا، وأن الكشف عن مصير المفقودين والمعتقلين في سجون النظام وقوى الأمر الواقع الأخرى، هو أهم تلك الحقائق التي يجب كشفها. لكن معظمهن أبدين خشيتهن من أن تكون اللجان المسؤولة عن هذه العملية لجان محلية صرفة، رغم اتفاقهن عن أن اللجان لا يجب أن تكون أجنبية بالكامل، لذلك اقترحن أن تشكل لجان مختلطة جلّها من السوريات والسوريين، مع وجود مراقبين أجانب، من دول لم تتورط بشكل مباشر في الانتهاكات خلال الحرب في سوريا.

2. المحاسبة والملاحقات القضائية

تجمع المشاركات على أن أي مسار لعدالة انتقالية في سوريا سيكون مفرغاً من معناه، إذا لم يتضمن محاسبة حقيقية لكل من تورط في الانتهاكات من مختلف الأطراف، وأن هذه العملية يجب أن تطال بداية رموز النظام وكل من هو مسؤول عن إصدار الأوامر، ثم العناصر المتورطة بشكل مباشر، ما يستلزم تشكيل منظومة قضائية نزيهة تخضع لرقابة خارجية، وهذا مرهون بنجاح عملية الانتقال السياسي. فيما تؤيد معظمهن أن مسار المحاسبة يجب أن يبدأ قبل ذلك بكل الوسائل المتاحة وعبر المؤسسات القضائية في دول أخرى تتيح ذلك.

3. جبر الضرر المادي والمعنوي

ترى المشاركات أن مسألة تعويض الناجين عن الانتهاكات التي لحقت بهم مسألة مهمة، لكنها تأتي في مرحلة لاحقة لخطوات أهم، ككشف الحقائق والمحاسبة، اللتان تحققان الرضى والتعويض المعنوي لذوي القتلى. وتجمع السيدات على أن التعويض المالي يجب أن يركز أولاً على من فقدوا بيوتهم أو هجروا منها، وعلى أبناء وأسر القتلى الذين فقدوا معيلهم.

4. المصالحة والتسوية

تربط المشاركات مسألة المصالحة مع من ارتكبوا الانتهاكات أو من أيدوهم أيضاً بخطوتي كشف الحقائق والمحاسبة، إذ لا يمكن عقد أي مصالحة مع من ارتكب الانتهاكات الجسيمة أو من هو مسؤول عن مقتل مئات الآلاف من الأبرياء، أو من تورط في أنواع أخرى من الانتهاكات كالإخفاء القسري، والتهجير، والاعتداء الجسدي والتعذيب، والاغتصاب إلا إذا تم الاعتراف وكشف الحقائق والمحاسبة والاعتذار.

5. إصلاح المؤسسات

ترى معظم المشاركات أن الفساد أجهز على معظم مؤسسات الدولة في عهد النظام، وأن العقلية الإجرامية سمة يتصف بها معظم من انتسب إلى أجهزة النظام الأمنية والعسكرية، لذلك فإن هذه الأجهزة والمؤسسات لا يمكن إصلاحها بل يجب حلها وتفكيكها أي إعادة هيكلتها، أما بقية المؤسسات المدنية، فيمكن إصلاحها في عملية تضمن تعيين أصحاب الكفاءة، وضمان مشاركة فاعلة للنساء، وعدم تهميش أي مكون من مكونات الشعب السوري.

6. العدالة الانتقالية والنوع الاجتماعي

تعتقد معظم المشاركات أن أكبر فئة تضررت جراء الانتهاكات في سوريا، هن النساء، لذلك يجب التركيز عليهن بشكل خاص في مختلف مراحل وإجراءات العدالة الانتقالية، وخاصة في الجزء المتعلق بالتعويض وجبر الضرر. كما ترى المشاركات أن إنصاف المرأة في هذه العملية لا يمكن أن يتم إلا من خلال ضمان تمثيلها في اللجان التنفيذية المختلفة للعدالة الانتقالية.

أولاً: لجان الحقيقة

يُعتبر كشف حقيقة ما وقع خلال الفترات السابقة، من أهم أهداف مسارات العدالة الانتقالية، لأن كشف الحقائق ومعرفة حقيقة ما جرى، هو حق أساسي للفرد وللمجتمع على حد سواء. وترى فئة من النساء أن تشكيل لجنة تقصي الحقائق هو بداية الانتقال والتغيير. وتفضل فئة من المشاركات أن تتولى هذه المسألة لجان دولية باستثناء الصين وروسيا وإيران وتركيا، وأن تكون متخصصة في هذه المسألة، ولديها تجارب وخبرات حول الكشف عن الحقائق لانتهاكات حقوق الإنسان، ولن تثق فئة منهن بنزاهة وشفافية لجنة تضم محليين فقط. بينما تعارض فئة أخرى من المشاركات هذه الفكرة، فتقول إحدى المشاركات بهذا الخصوص "المجتمع الدولي بأكمله فاسد بحد ذاته ويجب أن يحاسب" لذا اقترحت عدة مشاركات أن تكون هذه اللجان مختلطة، دولية ومحلية. في المقابل تصر فئة من المشاركات على أن تكون اللجنة محلية "من شعبنا ووجعنا" بحسب تعبيرهن، بمعنى أن يتولى هذه المهمة أشخاص عايشوا "هذا الظلم وهذه الفوضى"، وأن تكون اللجان مؤلفة من أشخاص محليين لديهم الكفاءة والخبرة وتاريخهم نظيف، بما أن "أهل مكة أدرى بشعابها"، وبأن تتشكل هذه اللجنة من كل مكونات الشعب السوري، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تضم كل لجنة أحد المعتقلين السابقين وأحد ذوي المفقودين. وترى فئة ثالثة من السيدات أنه من الأفضل القيام بحوار وطني شامل لتحديد واختيار مهام هذه اللجنة، ومن سيتولى إدارتها والعمل فيها وأن تكون برعاية الأمم المتحدة.

وتجمع السيدات المشاركات من كافة المحافظات على أن أهم شيء يجب الكشف عنه، هو مصير المعتقلين والمفقودين، لأنه في كل عائلة سورية يوجد إما معتقل أو مفقود، وفي أحيان كثيرة كلاهما "ابن مفقود وابن آخر معتقل". وترى النساء بأن البداية هي تحرير المعتقلين، والكشف عن كافة السجون المخفية والمعلن عنها، بالإضافة إلى التعرف على من يتولى إدارة هذه السجون، بالإضافة إلى الكشف عن الحقائق المتعلقة بالمفقودين "أين هم الآن ومن الذي خطفهم وماذا حدث لهم بالتفصيل"، وبالتأكيد العمل على كشف حقيقة استخدام السلاح الفوسفوري والكيماوي المحرمان دولياً، وحقيقة الفصائل المسلحة التي كانت تتعامل مع نظام الأسد.

وتوافق المشاركات على أن الكشف عن الحقائق يجب أن يؤدي إلى الاعتراف بالانتهاكات والجرائم، وفي حال بلوغ هذه المرحلة، فسيكون ذلك "إنجازاً عظيماً، فالاعتراف بالخطأ فضيلة"، وهي إحدى الخطوات الأولى للتعويض المادي والرمزي، وعامل لبناء الثقة بمؤسسات الدولة، حين تغير سلوكها، وتعترف بأخطائها، ولكن يجب أن يترتب على هذا الاعتراف تحمّل المسؤولية والخضوع للعقوبات، وضمان عدم تكرار الانتهاكات. تقول إحدى السيدات "إلى اليوم الأسد الابن لا يعترف بشيء، على الرغم من وجود الوثائق والصور"، ترى هذه السيدة وتؤيدها بقية المشاركات أن الاعتراف مسألة ضرورية وأساسية للانتقال والتغيير، لأنه يخلق شعوراً بالرضا إلى حد ما في المجتمع بشكل عام، لكنه لا يكفي في حال عدم وجود محاسبة عادلة.

إلى اليوم الأسد الابن لا يعترف بشيء، على الرغم من وجود الوثائق والصور.

تقول إحدى المشاركات إنه على الرغم من أن أي شيء سواء الاعتراف أو المحاسبة، لن يعوض السوريين عن الأشخاص الذين فقدوهم، "لكنها ستخفف من حدة الغضب والألم، وتعطي أملاً ولو ضئيلاً للمستقبل، ولكن لن يفيد الاعتراف في حال تم تجاهل الإصلاح والتعويض". وتشير إحدى السيدات بهذا الخصوص "ما النفع من الاعتراف والآخر لا يريد أن يقدم شيئاً بالمقابل، وغير مهتم بتغيير الوضع القائم".

ما النفع من الاعتراف والآخر لا يريد أن يقدم شيئاً بالمقابل، وغير مهتم بتغيير الوضع القائم.

ثانياً: المحاسبة والملاحقات القضائية

تتمثل المحاسبة في مجموع الآليات التي تحول دون الإفلات من العقاب أو التهرب من المسؤولية. والمحاسبة تقع ضمن اختصاص السلطة القضائية، والتي يفترض أن تتكون من مجموعة قضاة لم يشاركوا في الحقبة الماضية أو النظام السابق، أو لم يتورطوا في محاكمات ذات صبغة سياسية، على أن يحصلوا على تكوين خاص في مجال العدالة الانتقالية.

يعالج القضاء "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان"، التي يحددها قانون العدالة الانتقالية. في تونس على سبيل المثال وعند بدء مرحلة العدالة الانتقالية تم تحديد الانتهاكات الجسيمة كالتالي "كل اعتداء جسيم أو ممنهج على حق من حقوق الإنسان، صادر عن أجهزة الدولة، أو مجموعات أو أفراد تصرفوا باسمها أو تحت حمايتها، وإن لم تكن لهم الصفة أو الصلاحية التي تخولهم ذلك، ويشمل كل اعتداء جسيم وممنهج على حق من حقوق الإنسان تقوم به مجموعات منظمة.

الاتفاقات الدولية عددت هذه الاعتداءات كما يلي: القتل العمد، الاغتصاب وأي شكل من أشكال العنف الجنسي، والتعذيب، والإخفاء القسري، الإعدام، دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة، ليضاف إليها انتهاكات أخرى وهي تزوير الانتخابات، الفساد المالي، والاعتداء على المال العام، الدفع إلى الهجرة الاضطرارية لأسباب سياسية"[2].

عكست ردود فعل معظم النساء المشاركات في جلسات الحوار، تأثراً شديداً لدى حديثهن عن الأضرار والانتهاكات التي وقعت بحقهن وحق المقربين منهن، وتتساءل سيدة على الأقل في كل جلسة، ومن منطقة مختلفة ذات السؤال: "من أين نبدأ؟ هل نتحدث عن الانتهاكات التي حصلت بزمن الأب أو الابن؟ هل نتحدث عن الانتهاكات التي حدثت في كل المناطق ومن كل قوى الأمر الواقع؟؟؟ نحتاج لأيام وشهور لسرد الوقائع التي حدثت والتي لا تزال تحصل إلى اليوم أو في أي لحظة من المستقبل طالما أن النظام السوري باقٍ" وتقول إحدى السيدات "دواوين، ماذا ستكتبين؟؟، لن نستطيع تدوين كل ما حصل". وتحدثت السيدات عن قصص الانتهاكات والأضرار التي وقعت عليهن بشكل مباشر، أو على أفراد أسرهن وأصدقائهن، بالإضافة لقصص أبناء المناطق التي ولدن فيها أو يقطنّها اليوم. وتتنوع الانتهاكات المذكورة لتصل في أحيان كثيرة إلى حد يفوق التصور، فإن انتهاك أي حق من الحقوق يرتبط بانتهاك حقوق أخرى. وسنذكر أمثلة محددة عن تلك الانتهاكات، ومنها انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية وانتهاكات للحقوق المجتمعية والثقافية والانتهاكات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية.

من أين نبدأ؟ هل نتحدث عن الانتهاكات التي حصلت بزمن الأب أو الابن؟ هل نتحدث عن الانتهاكات التي حدثت في كل المناطق ومن كل قوى الأمر الواقع؟؟؟ نحتاج لأيام وشهور لسرد الوقائع التي حدثت والتي لا تزال تحصل إلى اليوم أو في أي لحظة من المستقبل طالما أن النظام السوري باقٍ.

2- https://legal-agenda.com/أفخاخ-الماضي-في-مسار-المحاسبة-هل-يعود-ا/

الانتهاكات للحقوق المدنية والسياسية:

- **الخدمة العسكرية الإلزامية:**

هرب العديد من الشبان إلى خارج سوريا بسبب استدعائهم للخدمة العسكرية الإلزامية، التي قد تصل مدتها إلى عشر سنوات في الوقت الراهن، كما أن العديد من العائلات السورية اضطرت إلى الهجرة القسرية بسبب الخوف من اعتقال أبنائهم وجرهم للحرب، حتى أن بعض الطلبة يضطرون لتأخير تخرجهم الجامعة عدة سنوات حتى يتمكنوا من تأجيل استدعائهم للخدمة العسكرية. وفي حال أراد أحدهم الإعفاء من الخدمة، يجب أن يدفع مبلغاً وقدره عشرة آلاف دولار أميركي، وفي حال أدى الخدمة العسكرية يخرج منها مصاباً بصدمات نفسية صعبة، عدا عن أن قسماً منهم تأذى جسدياً كبتر الأطراف خلال الخدمة أو المعارك، أو قطع مسافات طويلة في المسير، فيما تأذى معظمهم نفسياً بسبب الصدمات، والخوف والقلق المستمر، والإهانات والإذلال المستمرين من قبل من يرأسونهم، وعقدة الذنب جراء الجرائم المرتكبة بحق المدنيات والمدنيين.

واتبعت بعض قوى الأمر الواقع في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ذات الأسلوب، بفرضها التجنيد الإجباري، كما هو الحال في مناطق سيطرة "الإدارة الذاتية "، التي فرضت حمل السلاح على الشبان في مناطق سيطرتها، بل وتورطت في تجنيد الأطفال[3]، خلال معاركها ضد تنظيم "داعش الإرهابي"، ثم معاركها ضد الجيش الوطني المدعوم من تركيا.

واضطر العديد من الشباب أن يخاطروا بحياتهم ويسافروا بطرق غير شرعية، لأن النظام رفض إعطاءهم جواز سفر، وبعضهم قتلوا أو توفوا خلال رحلة الهروب.

- **القصف ومجازر الكيماوي:**

قصف النظام الأحياء السكنية بمختلف أنواع الأسلحة، وبالسلاح الكيماوي المحرم دولياً. وبحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن "نظام الأسد استخدم السلاح الكيماوي 222 مرة منذ أول استخدام موثَّق في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان لاستخدام الأسلحة الكيميائية في 23/ كانون الأول/ 2012 حتى 20/ آب/ 2021، كانت قرابة 98 % منها على يد قوات النظام السوري، وقرابة 2 % على يد تنظيم داعش، واستعرض التقرير توزع هذه الهجمات تبعاً للأعوام وبحسب المحافظات أيضاً"[4]. وتصف إحدى المشاركات لحظات الرعب حين كانت تسمع صوت طائرات النظام فتنظر من شرفة منزلها لتخمن مكان سقوط البرميل، لحظات، وبعدها تسمع أصوات الناس وبكاء الأطفال، تحاول الاتصال بأصدقائها للاطمئنان عليهم، ولكنهم يقطعون شبكات الاتصال، بالإضافة إلى ذلك تقول"لا يوجد مستشفيات لأن كافة الإمدادات مقطوعة لا دواء لا مياه ولا طعام"، وتضيف إحدى المشاركات: "كنا أنا وزوجي وأخي في المنزل، سمعنا صوت طيران النظام، وما هي إلا لحظات حتى سقطت إحدى القذائف على منزلي فقتل

3- https://www.hrw.org/ar/news/2018/08/03/320976
4- https://sn4hr.org/arabic/2021/08/20/14044/

زوجي وأخي". وتضيف سيدة أخرى قائلة "احترقت قلوبنا حرفياً، "أخي يعمل سائق أجرة، سقط صاروخ على السيارة التي يقودها، رحمه الله. لديه ثلاثة أطفال".

"جميعنا تكبدنا خسارات فادحة لا تعد ولا تحصى، جميع السوريين دون استثناء" تقولها إحدى السيدات بغصة "أثناء قصف الطيران الروسي، أصاب أحد الصواريخ سيارة عمي، وفي هذه الأثناء كان ابن عمي وابنه ذي السبع سنوات في الشارع بقرب سيارة عمي التي انفجرت، فتطايرت إحدى شظاياها وأصابته، وهو لا يزال يمسك بيد ابنه. لقد شهد هذا الطفل موت والده بطريقة فظيعة وبشعة".

جميعنا تكبدنا خسارات فادحة لا تعد ولا تحصى، جميع السوريين دون استثناء.

- **انتهاكات بحق المتظاهرين السلميين:**

ذكرت العديد من المشاركات الانتهاكات التي حدثت مع المتظاهرين، فكان من المعلوم لدى الجميع أن مجرد المشاركة بهذه المظاهرات، يمكن أن يكون انتحاراً، لأن قوات النظام تستخدم الرصاص الحي لقمع المتظاهرين، فضلاً عن عمليات التهديد والترهيب والخطف والقتل المتعمد التي ترتكبها عناصر مسلحة خارجية تدعم النظام. فتقول إحدى المشاركات إنها تحاول أن تنسى ذلك المشهد التي كانت تراه من نافذة شقتها في بدايات الثورة "تجمعت مجموعة من الشباب وما إن تضاعف عدد الشباب المشاركين حتى أتت قوات النظام وحاصرت المظاهرة بسياراتها الأمنية، وأقفلوا كافة منافذ الهروب، هجمت قوات الأمن على الشباب وضربوهم بكعب أسلحتهم وبالعصي على رؤوسهم وأجسادهم، بعدها وضعوهم في سيارات الأمن ومصيرهم مجهول حتى اليوم".

- **فساد المؤسسات:**

منذ أن سيطر النظام على الدولة في سوريا، بدأت مؤسساتها بالتحول تدريجياً إلى بؤر فاسدة هدفها خدمة الفئة المسيطرة وضمان مصالحها فقط. لا وجود في سوريا للدولة بمفهومها الحديث الذي يرتكز على مؤسسات تمثل مواطنيها وتحترم وتضمن حقوقهم، وتهدف لخدمة الصالح العام. ووصفت عدة مشاركات في جلسات النقاش الدولة السورية بأنها "دولة عصابات، تتحكم بها المليشيات، ودول مثل روسيا وإيران لتحقيق مصالحها الخاصة، وهذا الأمر يتم برضا الأسد مقابل حمايته وبقاء عائلته في السلطة" وتقول إحدى السيدات: "الخوف عنصر أساسي في حياتنا، لا نشعر أبداً بالأمان، حتى لو كنا في منازلنا، لأن المليشيات موجودة بكثرة وظاهرة في العلن، والأسلحة منتشرة، وجميعهم فوق القانون".

الخوف عنصر أساسي في حياتنا، لا نشعر أبداً بالأمان، حتى لو كنا في منازلنا، لأن المليشيات موجودة بكثرة وظاهرة في العلن، والأسلحة منتشرة، وجميعهم فوق القانون.

- **القتل العمد والاعتقال التعسفي:**

روت العديد من المشاركات أحداثاً تم فيها القتل المتعمد بدم بارد، والاعتقال التعسفي دون أسباب واضحة، أو لمجرد الاشتباه، أو الانتماء لمنطقة معينة. ومعظمهن لديهن أقرباء أو أصدقاء مفقودين أو معتقلين، لا يعرفون عنهم شيئاً منذ سنوات عدة. فتقول إحدى المشاركات: "ابن عمي مفقود منذ سبع سنوات، هذا أكبر ظلم في الحياة، لأننا نريد أن نعرف. هل نقول رحمه الله؟ من الممكن أن يكون على قيد الحياة" وتضيف إحدى السيدات "داعش خطفت ابني منذ 6 سنوات، وأنا حتى اليوم لا أعرف عنه شيئا".

حتى الأطفال لم يسلموا من الاعتقال، فتقول إحدى المشاركات إن ابنها عمره 13 سنة، تم اعتقاله لمدة 3 أشهر "بتهمة قتل شخصين وصنع متفجرات. اضطررنا إلى دفع الكثير من المال لإخراجه من الفرع الأمني بالإضافة الى الوساطات، وحين خرج حكم عليه بمنع السفر أو التنقل داخل سوريا". بينما تروي سيدة أخرى معاناة طفلها بسبب اعتقال زوجها: "يسألني ابني، لماذا أبي معتقل؟ هل هو مجرم؟ ماذا فعل حتى تم اعتقاله؟" يكرر هذه الأسئلة بين الفترة والأخرى فتجيبه: "لقد تم اعتقاله ظلماً، لم يفعل أي شيء يسيء للآخرين"، وفي كل مرة تحاول إقناعه بأن أباه لم يكن له أي علاقة بالذي حدث وهو مظلوم"، فيجيبها:"لا أريد أن أدخل السجن، لأنني أيضاً لم أفعل شيئا".

وتشارك إحدى السيدات قصة أخيها الذي قتل عام 2011، "عندما كان يحاول إسعاف ابن أخته المريض منتصف الليل، فوصل إلى حاجز الفرقة الرابعة[5]، أعطوه إنذاراً بالتوقف، على الأرجح لم يسمعهم وأكمل طريقه، فأطلقوا عليه وابلاً من الرصاص وتوفي على الفور، ومن شدة قسوتهم ولا مبالاتهم أرسلوا وفداً من الفرقة الرابعة للتعزية، وقالوا أمام المعزين إنهم طلبوا منه التوقف لكنه لم ينفذ الأمر فاضطروا لإطلاق النار". وتحكي سيدة عن قصة زوجها الذي اعتقل في فرع الخطيب[6]، وبعد شهرين من اعتقاله توفي تحت التعذيب فتقول: "زوجي لم يكن ناشطاً في الثورة ولم يحمل السلاح، كان مجرد موظف، تم اعتقاله بالخطأ". وتقول إحدى المشاركات "زوجي معارض اعتقل 5 مرات، توسطت له المنظمة العربية لحقوق الإنسان فاعتقلوه مرة أخرى، مر على أكثر من فرع أمني خلال فترة اعتقاله، خرج من السجن بشرط منعه من السفر مدى الحياة، اسمه موجود على جميع الحواجز، وطبعاً فصلنا أنا وهو من الوظيفة".

- **الاختفاء القسري:**

تجاوز عدد المفقودين والمختفين قسرياً في سوريا 100 ألف شخص منذ 2011[7]، فجزء كبير من حالات الاعتقال التعسفي التي تنفذها أجهزة النظام الأمنية، اتخذت شكل عمليات الاختطاف في البداية، حتى لا يتمكن ذوو المفقودين من معرفة مكان اعتقالهم، و لو عرفوا مكانهم لاحقاً يبقى مصيرهم مجهولاً، حتى المطالبات والضغط الدوليين للكشف عن مصير شخصيات بارزة لم تجبر النظام على التصريح

5- إحدى فرق جيش النظام التي توكل إليها المهمات الأكثر تعقيداً.
6- الفرع 251 التابع لجهاز أمن الدولة. وهو يعرف باسم "الفرع الداخلي"، ويقع في منطقة الخطيب بدمشق.
7- الشبكة السورية لحقوق الإنسان: https://sn4hr.org/arabic/2021/08/30/14099/

بأي شيء عن مصيرهم، وأبرز الأمثلة على ذلك اختفاء المعارض السوري البارز عبد العزيز الخير، المختفي منذ 2012.

الإخفاء القسري لم يكن فعلاً حصرياً يمارسه النظام وحده، إذ سجل عدد كبير من حالات الإخفاء القسري في المناطق السورية المختلفة الخارج عن سيطرته، سواء المناطق التي خضعت لسيطرة تنظيم داعش الإرهابي، أو "الإدارة الذاتية" كما تم اختطاف العديد من الناشطين في مناطق إدلب وريفها.

تذكّر إحدى المشاركات بقضية الإخفاء الأشهر في مناطق سيطرة المعارضة، وهي حادثة اختفاء الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان في مدينة دوما (رزان زيتونة وناظم حمادي وسميرة الخليل ووائل حمادة)، حيث لايزال مصيرهم مجهولاً على الرغم من خروج فصائل المعارضة التي كانت تسيطر (جيش الإسلام) على المنطقة بعد اختفائهم في 2013. تقول السيدة المقربة من الناشطين الأربعة "ذهبوا إلى دوما هرباً من مناطق النظام لأنهم مطلوبون أمنياً، ولكن ما جرى معهم في مناطق المعارضة كان أبشع، فقد اختفوا تماماً ولا معلومات حتى اليوم عن مصيرهم".

الانتهاكات للحقوق المجتمعية والثقافية:

- **فقدان الرغبة في الحياة:**

تتذكر إحدى المشاركات بعض رسائل النظام المباشرة: "لن ننسى ما قاله مفتي الجمهورية" وهو موال بشدة للنظام، "على اللاجئين أن يعلموا بأنهم لن يجدوا من يصلي عليهم، قال جملته بقوة وبكل ثقة، وهذا يعني أنهم حددوا لنا مستقبلنا، اللاجئ سيبقى لاجئاً والمشرد سيبقى مشرداً، والنازح سيبقى نازحا". لا تزال الانتهاكات مستمرة، ويوما بعد يوم تزداد الأضرار، فتقول إحدى المشاركات" كل يوم نسمع عن مأساة، لم نعد نستطيع الاستماع للأخبار، لأنه لا يوجد خبر واحد يمكن أن يفرحنا، تلاحقنا أخبار الموت طوال الوقت موتنا وموت شبابنا، بلدنا انتهكت وشبابنا ماتوا"، ثم تتحدث عن ابنتها التي تمر بأزمة نفسية صعبة: "لجأت للعديد من الأطباء النفسيين لمساعدتها. كانت دائماً تشعر بأن الموت يلاحقها وستموت قريبا". وتروي سيدة على لسان ابنها وهو طالب بكالوريا قائلة: "البلاد خربت" وابنها دائما يردد أنه "فقد الأمل" والخلاص الوحيد هو الهجرة. وتقول إحدى المشاركات وهي صيدلانية: "شبان في العشرينيات من العمر وما دون، بحالة ضياع تامة، هذا جيل الحرب يا للأسف، يأتون إلى الصيدلية ليشتروا أدوية اكتئاب ومهدئات ومنومات".

كل يوم نسمع عن مأساة، لم نعد نستطيع الاستماع للأخبار، لأنه لا يوجد خبر واحد يمكن أن يفرحنا، تلاحقنا أخبار الموت طوال الوقت موتنا وموت شبابنا، بلدنا انتهكت وشبابنا ماتوا.

- **نبش القبور:**

حتى الأموات لم ترحمهم منظومة السلطة في سوريا، تتساءل إحدى السيدات: "ما معنى أن ينبش جيش النظام قبور أمواتنا وشهدائنا؟ ماذا يعني هذا؟ بالرغم من كل ما مررنا به من ألم وحزن، كانت الصور التي نشرت لجيش النظام وهم ينبشون قبور اموانا الأشد قسوة، صوروا أنفسهم وهم يضحكون ويتفاخرون بأفعالهم".

- **اقتحام بيوت المهجرين وانتهاك خصوصياتهم:**

روت فئة من السيدات المشاركات أنهم اضطروا للخروج من بيوتهم بسرعة بعدما دخل جيش النظام، ولم يكن لديهم الوقت الكافي لحزم الحقائب وجميع المقتنيات الأخرى، وفي اليوم التالي حين استطاعوا الحصول على الإنترنت، فوجئوا بصور لأفراد من الجيش يحملون ملابس النساء الداخلية منشورة على وسائل التواصل الاجتماعي، وتحت كل صورة يذكرون بالاسم زوج السيدة التي يحملون ملابسها الداخلية، وروت سيدات أخريات أن اقتحام بيوتهن جرى في مناطق خارج سيطرة النظام وتؤكد الكثيرات أن عملية الاقتحام والتهجير من البيوت مارستها كل قوى الأمر الواقع أيضاً.

- **تهجير ونزوح قسري:**

روت السيدات قصص العديد من الأشخاص الذين تم إخلاء منازلهم بالقوة، وتروي إحدى المشاركات على لسان جارتها التي تهجرت قسريا من مدينتها "كانت حاملاً، بسبب التعب والخوف الذي تعرضت لهما على الطريق، أنجبت، وبعد 3 أيام من ولادة طفلها توفي". وتقول سيدة أخرى "أنا نزحت قسريا من منزلي، منذ أربع سنوات. حتى اليوم لا أعرف شيئا عن بيتي، تركت كل ما أملك وخرجنا".

بعد أن تعقدت الأمور، وخلال الأحداث المتلاحقة منذ عام 2011، أصبح هم الأهل الوحيد، هو إنقاذ أبنائهم وإخراجهم من البلد بأي ثمن، خاصة الشبان المطلوبين للخدمة العسكرية، فتقول إحدى المشاركات "أخرجناهم صغاراً ولا نعرف شيئاً عنهم، واليوم يتحدثون معنا كالغرباء". وتضيف مشاركة أخرى "في أنفسنا نقول يجب أن نبعدهم، أفضل من يرونا نذل أمامهم يومياً في سبيل تحصيل أبسط حقوقنا وهو رغيف الخبز".

- **قيود التنقل داخل الأراضي السورية:**

لم يعد من السهل التنقل بحرية بين المدن السورية بعد 2011 بسبب تقسيم البلد إلى ثلاث مناطق نفوذ والنزوح الذي حدث نتيجة هذا التقسيم ، وهذا الأمر أدى إلى تعقيد المشكلات التي يعاني منها السوريات والسوريون بالأساس، وإلى إضافة المزيد من التعقيدات على كافة الأصعدة. تروي إحدى السيدات المشاركات قصة جارتها التي يعنفها زوجها بطريقة وحشية، لم تستطع طلب الطلاق منه لأنها لن تستطيع العودة إلى منزل والديها، فهي ممنوعة من الدخول إلى المدينة التي ولدت فيها، كما أن أهلها بحاجة إليها لأنهم كبار في السن، وأختها مقعدة ولا أحد آخر معهم في البيت.

وتحكي سيدة أخرى معاناة سكان المدن التي احتلها تنظيم داعش الإرهابي "الجميع يعلم أن النساء تأذين بشكل مضاعف أثناء سيطرة داعش، العديد منهن لم يخرجن من منازلهن أبداً، لقد تم إذلال النساء بشكل خاص، حُرمن من التحصيل العلمي، وأنا شخصياً لم أستطع التخرج من الجامعة إلا بعد 7 سنوات، بينما أختي" تصمت وتعاود حديثها بغصة "أختي كانت طالبة في كلية الهندسة المدنية، لم تستطع أن تتخرج من الجامعة على الرغم من أنها أنهت أربع سنوات دراسية، تأزمت نفسيتها ودخلت إلى المستشفى وبعدها بيوم توفيت".

الجميع يعلم أن النساء تأذين بشكل مضاعف أثناء سيطرة داعش، العديد منهن لم يخرجن من منازلهن أبداً، لقد تم إذلال النساء بشكل خاص، حُرمن من التحصيل العلمي.

وتختلف أسباب قيود التنقل بين المناطق السورية، لكن أبرزها ملاحقة الناشطين من قبل قوى الأمر الواقع المختلفة، في مناطق سيطرة النظام والمناطق الخارجة عنها، فلا يجرؤ من يعارض القوة المسيطرة على الأرض على دخولها.

وأضيفت تعقيدات جديدة بعد استحداث معابر بين مناطق سيطرة النظام، ومناطق المعارضة شمال سوريا على سبيل المثال، وآخر فصول تلك التعقيدات هو منع قوات سوريا الديمقراطية المواطنين السوريين من دخول مناطق سيطرتها، باستثناء من يملكون إثبات ملكية لعقارات في تلك المناطق، أو كانوا من المسجلين في قيود النفوس فيها.

- **انتهاكات لحقوق الأطفال وحق التعلم:**

تعرض الأطفال والشباب إلى العديد من الانتهاكات، وكانوا ضحايا للتفكك الأسري نتيجة الصراع، أو بسبب اعتقال أحد الوالدين، بالإضافة إلى تيتم العديد من الأطفال، ويوجد حالات لأطفال فقدوا كلا الوالدين، وقد صدر تقرير عن منظمة اليونيسف في العام 2013 إلى وجود حوالي مليون طفل بين اللاجئين دون ذويهم. ولكن حق التعليم تعرض لانتهاكات ممنهجة ومستمرة منذ بداية الاحتجاجات الشعبية ضد النظام في آذار/ مارس 2011 وحتى اليوم، انقطع عدد كبير من الطلبة عن التعليم، حيث أشارت منظمة اليونيسف في تقرير نشرته في العام 2013 إلى أنّ 2.2 مليون طفل في داخل سورية، قد انقطعوا عن التعليم، مقابل حوالي نصف مليون طفل سوري في مناطق اللجوء، ومعظمهم في عامه الثاني أو الثالث من الانقطاع المدرسي (ولا يوجد لدينا الآن إحصاءات جديدة وموثوقة لنسب التسرب). ويعود ذلك لأسباب عدة.

تفيد فئة من السيدات أن الحصار والحالة الأمنية واستهداف المدارس بشكل مقصود أدى إلى تخوف الأهالي من إرسال أبنائهم إلى المدارس. بالإضافة إلى أن الحالة النفسية للأطفال صعبة جداً. تروي إحدى المشاركات وهي طالبة جامعية فقدت أخاها عام 2013، أنها مرت هي وعائلتها بأزمة نفسية صعبة. وبالإضافة إلى فقدان أخيها، اضطروا إلى النزوح قسرياً من مدينتهم الأم، وخسروا جميع ممتلكاتهم

ومصدر رزقهم، وبسبب ذلك رسبت هي وأخوها الأصغر في دراستهما. وتضيف إحدى المشاركات، أن أختها كانت تدرس في المدرسة لغة كردية[8] ولا تجيد العربية بشكل جيد، وبعد أن نزحوا قسريا "انقطعت عن الدراسة لفترة طويلة"، وتتحدث إحدى السيدات عن ابنة صديقتها ذات الـ 16عشر عاماً، التي واجهت نفس المشكلة، واضطرت إلى ترك الدراسة والعمل في إحدى ورشات الخياطة بسبب النزوح القسري، وبسبب ضعفها باللغة العربية لم تستطع التكيف لا مع المنهاج ولا مع المدرسة الجديدة.

الانتهاكات في الحقوق الاقتصادية:

- **إخلاء الناس قسرياً من منازلهم:**

أجبر عدد كبير من السوريات السوريين، على النزوح وترك بيوتهم، "كل تعب الماضي ذهب سدى" تقول إحدى السيدات، "كيف سنخرج المحتلين من بيوتنا؟" تتساءل إحدى السيدات ثم تتابع "إفقار الناس على كافة الصعد، هو عمل ممنهج من قبل النظام، ولكن كل قوى الأمر الواقع قد مارسته "يريدون منا فقط أن نحصر تفكيرنا حول كيفية تحصيل كسرة الخبز". ثم تقول أخرى: "إلى الآن لا نعلم لماذا تم حرق بيتي مرتين؟ ليس لدي أولاد ليشاركوا بالمظاهرات، اضطررنا لترك البيت. عدنا إليه فوجدناه محروقاً بالكامل وأحرق البيت مرة ثانية ونحن فيه". وتشاركنا إحدى السيدات قصة خالها الذي احتل منزله "اضطر خالي للسفر إلى الأردن لفترة ثم رجع إلى بيته، تفاجئ حين اكتشف أنه تم تغيير قفل باب بيته، وعائلة أخرى تعيش فيه وأن أغراضه تم بيعها من قبل العائلة التي احتلت البيت. أخذ أوراق ملكية بيته إلى المحكمة تبين أن تلك العائلة زورت أوراق الملكية وحكم القاضي لصالحهم". ثم تضيف مشاركة أخرى "تمت سرقتنا من الطرفين".

- **قطع الأشجار وسرقة المحاصيل الزراعية:**

حتى الشجر تم انتهاكه، تتحدث إحدى السيدات عن الذي حدث مع بيت خالها الذي يملك 100 شجرة زيتون "منذ فترة ليست بالبعيدة دخل 100 مسلح في منطقة تسيطر عليها فصائل معارضة للنظام، على كرم فقطفوا جميع حبات الزيتون ولم يتركوا لهم ولا حبة، قطفوا كل الموسم وخالي وأبناؤه يراقبونهم من بعيد، لو تدخلوا لكانوا اليوم في عداد الموتى".

وتروي سيدة أخرى نزحت وعائلتها من مدينة سراقب التي سيطر عليها النظام في 2018، عن حادثة مشابهة، لكنها وقعت على يد عناصر النظام الذين قاموا بقطع أشجار الزيتون، وتسأل تلك السيدة "هل تعرفن لماذا يقطعون الشجر؟ لأنهم يعرفون أن الأرض بالنسبة لنا كالابن، نربيها مثل ما نربي أطفالنا ونفرح حين تعطينا من خيراتها". وتروي سيدة أخرى بألم "أغلب الناس لديها كروم كلفتها ملايين، عدا الأموال. الشجر يحتاج للوقت ولعناية كبيرة وهي كأرواحنا".

8- اعتمدت "وحدات حماية الشعب" اللغة الكردية في مدينة عفرين التي كانت تسيطر عليها، وعندما تغير الحال مع سيطرة فصائل مدعومة من تركية، فرضت المناهج باللغة العربية، ما شكل أزمة للأطفال الذين لم يتلقوا التعليم سابقاً إلا باللغة الكردية، بالإضافة إلى أن الشهادات الثانوية والمتوسطة الصادرة عن تلك الإدارة غير معترف بها لدى جامعة النظام وحتى جامعات دول الجوار.
https://www.enabbaladi.net/archives/422180

لا عدالة انتقالية دون انتقال سياسي:

تعددت القصص، ولكن معاناة ومطالب النساء متسقة وواضحة، وهي أن يشهدوا على محاسبة كل من انتهك حقوقهم يوما ما، وحين تطرقنا إلى موضوع المحاسبة، فإن معظم السيدات المشاركات من مناطق سورية مختلفة تساءلن. "من سيحاسب من؟ هل منظومة الأسد ستحاسب نفسها؟ هل المنتهكون والجلادون سيحاسبون أنفسهم؟".

> "من سيحاسب من؟ هل منظومة الأسد ستحاسب نفسها؟ هل المنتهكون والجلادون سيحاسبون أنفسهم؟

وتجمع المشاركات على أن سوريا بحاجة إلى تغيير عام، من رأس الهرم إلى أسفل القاعدة، وحتى يتاح تطبيق المحاسبة الحقيقية، يجب تحقيق انتقال سياسي. وإلا سيكون مصير البلاد "كمصير لبنان". وتقول إحدى السيدات أنه بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية "صدر عفو عام عن كل الجرائم التي حصلت، واليوم حالة لبنان ليس بأفضل من أيام الحرب الأهلية ". بينما تتساءل أخرى "هل نستطيع الوصول إلى يوم المحاسبة دون سيادة؟" كما ترى سيدة أخرى أنه "ولو بعد عشرين سنة، أو ثلاثين، سيأتي ذلك اليوم". المحاسبة بالنسبة للسيدات المشاركات هي "القليل من العدالة والقليل من الكرامة"، ويجب أن تتحقق المحاسبة يوماً ما لكي "نشعر أننا انتصرنا في النهاية"، تقول سيدة عن شعورها الحالي "تعبنا ومن حقنا أن نرتاح والمحاسبة ستريحنا" وتوافق أغلب المشاركات على قول إحداهن "نحن لا نريد الثأر"، وقول أخرى "إن لم تتحقق المحاسبة سيبقى "شعورنا بالظلم، مجتمع بأكمله يشعر بالظلم" بينما ترى فئة أخرى من النساء بأن المحاسبة تحقق "الأمان والاستقرار والرضا" وهي أيضاً "رد اعتبار"، كما أنها بالنسبة للبعض وسيلة لترسيخ مفهوم العدالة في المجتمع "الجميع يجب أن يعرف حده ويقف عنده ، لأن الظالم إذا تمادى بظلمه، سيعتقد أنه على صواب، هذا لأننا صمتنا".

خطوات المحاسبة:

ترى معظم السيدات في أغلب جلسات النقاش، أن الوضع في سوريا معقد جداً، ولكن لابد من إيجاد حل في أسرع وقت ممكن. وحين تحدثن عن التغيير وعن المستقبل في سوريا، كانت المحاسبة أول ما تحدثن عنه، لأن الوصول إلى المحاسبة بالنسبة لهن هو بداية الحل، الذي "سيهدئ النفوس". وتروي إحدى المشاركات قصة زوجها كمثال على ذلك، وهو رجل كبير في السن تم اعتقاله وتعذيبه دون سبب لمدة سنة "مستحيل أن ينسى وجه من عذبه". وتجمع السيدات من جهة أخرى على أن المحاسبة خاصة على مستوى المجتمع المحلي والمصغر ستحمي الناس "من حالات الثأر وتخفف من الحقد".

وبناء على هذا كان لدى السيدات المشاركات من مختلف المحافظات تصور واضح حول خطوات المحاسبة. ولكن قبل التطرق إلى خطوات المحاسبة يجب تحديد بداية خطوات المحاسبة. تعتبر فئة من السيدات المشاركات أن بداية المحاسبة يجب أن تكون مميزة ومختلفة، تبدأ من " الأسد -رأس النظام" ولاحقاً "محاسبة المسؤولين الكبار في منظومته"، أما المرحلة التالية كما تراها فئة من النساء، هي أن

يتم تشكيل لجنة تقصي حقائق ولجنة لتوثيق خطوات عمل اللجنة الأولى. لجنة تقصي الحقائق ستعمل على تحديد الناس الذين تضرروا أو تعرضوا لانتهاكات، ويجب على هذه اللجنة أن "تجري العديد من المقابلات مع أهالي المفقودين والمعتقلين والشهداء". وأثناء ذلك يأتي دور لجنة التوثيق لكي توثق كافة الإجراءات التي اتبعت أثناء جمع المعلومات والمعطيات مع أهالي المتضررين (مقاطع فيديو وصور...) ولكي يتم تجهيز ملفاتهم كاملة.

وبعد تحديد أسماء وهوية المنتهكين من قبل لجنة تقصي الحقائق يجب على هذه اللجنة أن تتولى مهمة التواصل والحوار مع المتهمين بالانتهاك، وإقناعهم بالاعتراف بالأضرار والانتهاكات التي قاموا بها، وهذه المرحلة هي من أصعب المراحل وستواجه اللجنة العديد من الصعوبات والتهديدات، وبالتأكيد قسم من المتهمين سيحاول التهرب من المسؤولية، ولكن في حال أتقنت لجنة تقصي الحقائق عملها وجمعت جميع الوثائق والإثباتات التي تدينهم، سيكون من الصعب الإفلات من العقاب، حتى لو رفضوا الاعتراف بجرائمهم. وبعد تلك المرحلة تبدأ مرحلة التجهيز للقيام بالدعاوى القضائية، ثم جبر الضرر المادي والمعنوي.

الملاحقات القضائية:

للملاحقات القضائية عدة مستويات، منها ما يمكن أن يبدأ قبل الانتقال السياسي، مثل الدعاوى الشخصية التي يتقدم أصحاب ادعاء مقيمون خارج سوريا، أو أشخاص أو مجموعات ضد مقيمين خارج سوريا، في دول تتيح قوانينها المحلية هذا الحق.

وبسبب تعقيدات الوضع السوري لا يمكن اللجوء حالياً إلى المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة العدل الدولية، لأن ذلك مرتبط بطلب من الدولة، أو بتوقيعها مسبقاً على قانون محكمة الجنايات ومصادقتها عليه، وهو ما لا ينطبق على سوريا. كما أن المنفذ الآخر وهو اللجوء إلى مجلس الأمن معطل بسبب الدعم الروسي والصيني للنظام، واستخدام حق النقض "الفيتو" على كل مشروع قرار ضده، لذلك فإن ملاحقة النظام الحالي في القضاء الدولي لا يمكن أن تتم إلا بعد خروجه من السلطة.

ترى فئة من السيدات أنه يجب الشروع بتقديم دعاوى قضائية ضد المنتهكين قبل الانتقال السياسي، لأن الانتهاكات تزايدت مع مرور الوقت في غياب المحاسبة، ولا بد من وضع حد لها خاصة في القضايا الأقل تعقيداً مثل الإرث، والقضايا العقارية، وقضايا السرقات وغيرها، أما من جهة القضايا التي تتعلق بالتعذيب أو القتل والاعتقالات، فهذه الجرائم تتجاوز المفهوم القانوني للجريمة، لأنه في المعتقلات بالأخص، تتم أكثر الانتهاكات وحشية على وجه الأرض، لهذا فإن هذه الحالة تحتاج لمحاكم خاصة قد تكون دولية أو مشتركة.

بينما تعتبر فئة أخرى من المشاركات، أن سوريا اليوم في "ورطة كبيرة ومعقدة، وسيكلفنا هذا السكوت والرضوخ أضعافاً وأضعافاً إن لم نتحرك اليوم قبل الغد"، ومنهن من تؤمن بأنه لن يحدث انتقال سياسي إذا التزم الجميع الصمت، ولم يبادروا للتحرك والاعتراض والإفصاح عن الانتهاكات والأضرار التي

تعرضوا لها. ومنهن من سألت "هل سننتظر إلى ما بعد الانتقال حتى نفضح الانتهاكات والجرائم التي حدثت لعائلاتنا، أقربائنا وأصدقائنا؟". وتقول إحدى السيدات في هذا الصدد أنها تعرضت لتحرش جنسي من قبل شيخ، فقررت أن ترفع دعوى قضائية ضده، عارضها أهلها كثيراً خوفا من الفضيحة، ومن "وصمة العار" المجتمعية. لم تستجب لأهلها، ورفعت الدعوى وعوقب الشيخ.

وتسرد إحدى السيدات قصة زوجها الذي اعتقل دون سبب، وتعرض لتعذيب شديد أثناء اعتقاله، وحين ذهبت إلى القاضي قال لها "زوجك اعترف بالجرائم التي قام بها. قالت له "زوجي بريء وإن اعترف، فبالتأكيد لأنه كان يتعرض للتعذيب". وتؤيد هذه الفئة من السيدات مسألة أن منظومة الأسد هي المسيطرة على كل مؤسسات الدولة وليس فقط القضاء، وهذه الأمثلة والقصص التي روتها السيدات قد تكون جزءاً صغيراً. ويتساءل بعضهن "هل كل القضاة في سوريا أشرار ولا يوجد استثناءات؟". ويرى بعضهن أنه يوجد بالتأكيد ولو عدد قليل منهم غير راضين عن الذي حدث ويحدث اليوم في سوريا، ويوجد منهم من يعمل بصمت وبالخفاء لصالح المظلومين. وفي حال تضامنت هذه الفئة من الناس مع بعضها سيشكل ذلك ضغطاً على النظام "صحيح أن القضايا ستطول في المحاكم، وسنتعرض للعنف، ولكن في حال صمتنا ورضخنا للظلم سنتعرض للأسوأ"، لأن الصمت والمراهنة على الزمن برأيهن يصب في مصلحة النظام الذي "يستعيد شرعيته الكاذبة" أمام دول العالم، بدليل عودة العلاقات مع دول مثل الأردن والإمارات وغيرها. وتجمع النساء على أن تحقيق الانتقال السياسي، وبدء الإصلاح في المؤسسة القضائية، وتجميع الملفات وتقديم الدعاوى المقدمة للقضاء على هذا النظام لأنها ستكون مصدراً مهماً للتوثيق، ولإعادة متابعة هذه القضايا وإصدار أحكام عادلة.

صحيح أن القضايا ستطول في المحاكم، وسنتعرض للعنف، ولكن في حال صمتنا ورضخنا للظلم سنتعرض للأسوأ.

بينما تعارض هذه الفكرة العديد من السيدات المشاركات بدافع الخوف، إذ أن رفع دعاوى قضائية في ظل السلطة الأمنية القائمة سيعرضهن للخطر، وربما لانتهاكات جديدة، لذلك فإن الخوف من الأعمال الانتقامية هو ما يمنعهن من التفكير في اللجوء إلى القضاء، أو المطالبة بالحق، أو مجرد الحديث عن الانتهاكات التي وقعت، لأنهن بحاجة "لتغيير سياسي حقيقي". ويتساءلن في حال رفع دعاوى قضائية "من سيحمينا حين نفضح الانتهاكات والظلم الذي تعرضنا له؟". وتعتبر تلك الفئة من السيدات أنه من الأفضل الانتظار إلى ما بعد الانتقال السياسي، لأن البداية يجب أن تكون بتحديد المجرم الرئيسي، والمجرم "هو المتمسك بالسلطة اليوم"، تتساءل إحدى السيدات وتجيب "هل أستطيع أن أتقدم بدعوى قضائية ضده في محكمته؟ بالتأكيد لا، لأنه سيتم اعتقالنا مباشرة". وتقول أخرى "مجرد الحديث عن الانتهاك أو الظلم، بالتأكيد سيعرض صاحبه لأضعاف هذا الظلم". وتكمل سيدة أخرى "لقد فقدنا الثقة بالمؤسسة القضائية منذ أن سيطر هذا النظام على السلطة، أصبحت المؤسسة فاسدة نحتاج لدفع الكثير من الرشاوى". وتضيف عن الآثار وردود الفعل المحتملة على تلك الحالة "هذا يدفع الناس إلى تصفية حساباتها شخصياً، ويوجد الكثير من حالات الثأر بسبب الفوضى وعدم استقلالية المؤسسة القضائية في سوريا".

وتشير فئة أخرى من السيدات إلى أنه يجب الانتباه إلى مسألة أن الانتقال السياسي ليس محصوراً فقط برأس النظام، بل يوجد أطراف عديدة أخرى ويجب أن يتم ملاحقتها قضائياً. لذا اقترحت فئة منهن أن يتم العمل على تحضير لجنة قضائية خاصة تكون محلية ودولية مشتركة لمحاكمتهم.

وتؤكد المشاركات أن دور لجنة تقصي الحقائق مهم جداً ويجب اختيار المسؤولين عن هذه المهمة بحذر، وأن يكونوا أصحاب كفاءة، لأن هذه اللجنة ستساعد القضاء على كشف الحقائق وإصدار أحكام عادلة. تقول إحدى المشاركات "يجب أن نصل إلى هذا اليوم في نهاية الأمر وبعد كل هذه الفوضى والأضرار والانتهاكات التي حدثت في سوريا منذ استلام نظام الأسد الأب السلطة إلى اليوم"، وتعتبر مشاركة أخرى أن الهمّ الأول والمركزي، بعد تحقيق الانتقال هو "أن يحاسب الجميع بالعدل" وتضيف أخرى "نحن نطمح لتحقيق العدالة في سوريا على الظالم حسب درجة ظلمه ، فعلى سبيل المثال محاسبة السارق تختلف عن محاسبة القاتل، والسجان الذي كان يساعد المعتقلين ليس كالسجان الذي كان يعذبهم، لذلك يجب الحذر حين يأتي اليوم المنتظر". وترى فئة من السيدات أنه من الأفضل أن تكون المحاكمات محلية، وأن يتم تعيين قضاة سوريين لديهم تاريخ نظيف لأنهم يفهمون الخصوصية المجتمعية السورية، ويعرفون جيداً ما الذي جرى في سوريا خلال فترات حكم الأب والابن. وفي هذا الخصوص رددت عدة مشاركات جملة "لا أحد يشعر بالألم إلا صاحب الألم"، ومنهن من اعتبرن أن "ابن البلد هو الوحيد القادر على احترام عاداتنا وتقاليدنا، ويشعر بالألم والظلم الذي تعرضنا له".

> نحن نطمح لتحقيق العدالة في سوريا على الظالم حسب درجة ظلمه.

وعن المحاكمات في الخارج تعتبر فئة من السيدات أن المحاكم الأوروبية من الممكن أن تكون عادلة، ولكنها قد لا تستوعب حجم المظالم التي تعرضن لها. على سبيل المثال محاكمة غوبلنز، التي هي برأي فئة من السيدات كانت خطوة جيدة، ولكن يتساءل بعضهن "هل هدفها فعلاً مصلحة الشعب السوري؟"، إذ ترى تلك الفئة من المشاركات أن الأوروبيين "يهتمون فقط بمصلحة مجتمعاتهم"، وليس من أولوياتهم تطوير وتحسين أوضاع دول الشرق الأوسط، فالدولة الأوروبية عادلة من وجهة نظرهن، ولكن عدلها "مع نفسها فقط"، وقد تساهم في تحقيق العدالة ببلدان أخرى، إذا كان ذلك متناسباً مع مصلحة مجتمعهم أو بلدانهم. وتسوق إحدى السيدات مثالاً عن قضية رفعت الأسد شقيق الرئيس السابق وعم الرئيس الحالي، الذي تمت محاكمته مؤخراً في فرنسا بتهم من بينها "الكسب غير المشروع" لكنه رغم ذلك فر من فرنسا، وعاد إلى سوريا بعد أن أذن له النظام بذلك. تقول السيدة " لقد قصف حماة وارتكب مجازر بأهلها منذ الثمانينيات، وقبل أن يخرج من سوريا سرق كامل خزينة الدولة، والجميع يعلم بهذا الأمر حتى الأوروبيين، لكنهم استقبلوه وهم يعرفون بأنه أكبر مجرم، وعاش برخاء واستثمر بأموال ومدخرات الشعب السوري العديد من المشاريع الكبرى في أوروبا". وتضيف سيدة أخرى مثالاً آخر عن قانون قيصر "ماذا حدث بعد كل هذه الوثائق والصور، فرضوا عقوبات. فرحنا في بداية الأمر لأنها خطوة جيدة، وتوقعنا المزيد من التغيير، ولكن للأسف بعد مرور بعض الوقت، اتضح أن العقوبات أضرت بالشعب أكثر من النظام".

بناء على هذه الأمثلة لا تثق هذه الفئة من المشاركات بالمحاكمات الأوروبية أو الخارجية، بل يرين أنه يجب أن تكون هذه المحاكمات محلية وعلى العلن، وأن يتم بثها على شاشات التلفزة مباشرة. وعلى الرغم من أن بعضهن رأين أنه من الأفضل أن تكون اللجان والمحاكمات محلية بالمجمل. إلا أن رأي البعض الآخر هو أن سبل العدالة غير متاحة اليوم في سوريا، وتحتاج لوقت طويل لبنائها، لذلك فإن المحاكمات الأوروبية والدولية هي الخيار الأفضل أولاً، لأنها عادلة ولأنها جهة حيادية، وثانياً لأنهم يمتلكون خبرة وتجارب ولديهم مختصون.

ثالثاً: جبر الضرر المادي والمعنوي

تهدف برامج جبر الضرر إلى الاستجابة للاحتياجات الأساسية للناجين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتساهم في إعادة بناء ثقة المواطنين تجاه مؤسساتهم، وهذا يؤثر إيجابياً على عملية إعادة اندماج الناجين والمتضررين في المجتمع.

ويشير كتيب أدوات سيادة القانون اللازمة للدول الخارجة من الصراعات – برامج جبر الضرر الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان "بمقتضى القانون الدولي، يترتب على وقوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي نشوء الحق في الجبر للضحايا، وهو ما يعني نشوء واجب الدولة أن تقدم جبر الضرر"[9] ومن أساسيات تدابير جبر الضرر بحسب ما تنص عليه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان "الإعادة إلى الوضع الأصلي؛ التعويض؛ إعادة التأهيل؛ الترضية وضمانات عدم التكرار"[10].

وبحسب بعض المشاركات فإنه لا شيء يمكن أن يعيد الناجين للوضع الذي كان قائماً، جبر الضرر لن يعيد الوقت ولا السنوات التي مضت في المعتقلات وتحت التعذيب، و"لن يعيد الأب، الأم والابنة والابن، مستحيل أن يعوض أي مبلغ من المال ولا أي نوع أو مجموعة من الاستحقاقات يمكن أن تخفف أو تمحو وطأة هذه التجارب".

وشددت فئة من المشاركات على أن لا معنى للتعويض دون المحاسبة، فتقول إحداهن "المحاسبة أولاً، وحينها ننتقل للإجراءات والآليات الأخرى"، وأهم شيء في التعويض بالنسبة لهن هو "استرجاع أموال الدولة المنهوبة من قبل الفاسدين والتي هي من حق الشعب". تقول إحدى المشاركات "لقد تم سرقة البلد على مدى سنوات من قبل منظومة الأسد". وتشير إحدى السيدات إلى أنه في البداية يجب أن يكون التعويض جماعياً من خلال "الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة، وأن تتم محاكمة ومحاسبة جميع الفاسدين واستعادة هذه الأموال لخزينة الدولة". وتقترح إحدى المشاركات إعادة إعمار بيوت الناس، حتى يستطيع النازحون العودة إلى مناطقهم وبيوتهم، وتنمية المناطق الأكثر تضرراً، والمناطق التي تم تهميشها طوال الفترات الماضية.

> يجب أن يكون التعويض جماعياً من خلال "الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة، وأن تتم محاكمة ومحاسبة جميع الفاسدين واستعادة هذه الأموال لخزينة الدولة".

وتؤمن جميع المشاركات بأن إجراءات العدالة الانتقالية ليست "العصا السحرية التي ستمحو جروح الماضي"، لأن آليات العدالة الانتقالية وتطبيقها هي عملية صعبة تحتاج الوقت والصبر لكي تتحقق، بالإضافة إلى أن أعداد المتضررين والناجين ومصابي الحرب هائلة. لذلك يجب تنظيم لجنة خاصة بالتعويضات، لأنه من الممكن "أن يتم تعويض الناس الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة فقط"، لذلك تعتبر النساء أنه يجب تقييم ودراسة كل حالة جيداً، حتى يحدد التعويض بناء على الأضرار والأذى الذي تعرض

9- كتيب أدوات سيادة القانون اللازمة للدول الخارجة من الصراعات – برامج جبر الضرر الصادر عام 2006 عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان، ص:7
10- ذات المصدر والصفحة

لـه الشـخص، علـى سـبيل المثـال "أطفـال وأبنـاء ضحايـا الحـرب لهـم الأولويـة فـي التعويـض"، يجـب علـى الدولـة، بـرأي معظـم السـيدات، أن تتكفـل بكامـل مسـتلزمات الأطفـال الأيتـام وأن تخصـص لهـم رواتـب شـهرية، وكذلـك الأمـر للأشـخاص الذيـن لديهـم إصابـات جـراء التعذيـب فـي المعتقـلات أو الذيـن أصيبـوا بسـبب القصـف وجرحـى الحـرب. وفـي مثـال آخـر أشـارت العديـد مـن السـيدات إلـى أن الكثيـر مـن النـاس احترقـت منازلهـم بسـبب القصـف، أو لأسـباب أخـرى، ففقـدوا كل شـيء حتـى أوراق ملكيـة بيوتهـم وخسـائرهم الماديـة تراكمـت بسـبب النـزوح، لـذا يجـب دراسـة حالـة هـذه العائـلات، لتقييـم الأضـرار التـي تعرضـوا لهـا، وبنـاء عليـه، يقـدم التعويـض المناسـب لهـم، وتـرى إحـدى المشـاركات أن الأضـرار كبيـرة ومـن المسـتحيل أن تسـتطيع ميزانيـة الدولـة تعويـض الجميـع. وتقـول "حيـن يصبـح لدينـا دولـة جديـدة يجـب أن تتفـق مـع شـركات إعمـار خاصـة لتبنـى أبنيـة كتعويـض للعائـلات التـي فقـدت منازلهـا، ومـن الممكـن أن يدفـع إيجـار رمـزي لمـدة عشـرين سـنة، وبعـد تلـك الفتـرة تصبـح الشـقة ملكهـم"، ومـن الممكـن تقدمـة تعويضـات ماديـة أو قـروض سـهلة، للأشـخاص الذيـن خسـروا أعمالهـم خاصـة أصحـاب المتاجـر الصغيـرة.

أمـا مـن جهـة التعويـض المعنـوي، شـددت معظـم المشـاركات علـى أنهـن لـن يرضيـن بـأي تعويـض إلا حيـن تكـون "سـوريا حـرة"، ومنهـن مـن أضافـت أن تكـون سـوريا "ديموقراطيـة علمانيـة" وبـأن يتـم "محاسـبة الجنـاة، هـذا هـو التعويـض المعنـوي الـذي نرضـى بـه". بينمـا أشـارت العديـد مـن السـيدات إلـى ضـرورة تغييـر المناهـج التعليميـة وبالأخـص كتـب مـادة التاريـخ، لأن نظـام الأسـد يـدرس للأطفـال تاريـخ "عبقريـة هـذه المنظومـة وأمجادهـا الكاذبـة وعـن حـرب تشـرين وعـن الجـولان الـذي لا يعتـرف بأنـه باعهـا، وبالإضافـة إلـى ذلـك، يدرّسـون فـي مـادة التاريـخ اليـوم عـن انتصاراتهـم فـي معـارك دومـا"[11]. وتـرى المشـاركات أنـه مـن الضـروري أن يعـرف جيـل المسـتقبل حقيقـة مـا حـدث فـي سـوريا، "عـن الثـورة التـي قمنـا بهـا لأننـا أردنـا الحريـة والعدالـة، عـن الأبطـال والثـوار الذيـن فقـدوا حياتهـم فـي سـبيل تحقيـق هاتيـن الكلمتيـن، عـن المجـازر التـي تعرضنـا لهـا"، بالإضافـة إلـى ذلـك يجـب أن "يمهـد فـي كتـب التاريـخ للمسـتقبل الـذي يحلـم بتحقيقـه السـوريون يومـاً مـا، وليـس فقـط التاريـخ".

وتضيـف إحـدى المشـاركات بـأن أول جبـر ضـرر يجـب أن يكـون للطفـل حمـزة الخطيـب، أول طفـل ضحيـة تـأذى علـى مسـتوى سـوريا، لـذا يجـب أن تسـمى مدرسـة باسـمه. ومنهـن مـن اقترحـت بنـاء مدرسـة تسـتقبل الأطفـال ذوي الاحتياجـات الخاصـة أو لديهـم إصابـات مـن الحـرب، ومـن الممكـن أن تسـمى مـدارس وحدائـق ومستشـفيات وشـوارع ومراكـز خيريـة بأسـماء الشـهداء، بالإضافـة إلـى إحيـاء يـوم لذكـرى ضحايـا الحـرب، وتخصيـص متحـف للثـورة، ومتحـف عـن المعتقـلات لعـرض قصـص المعتقليـن ومتعلقاتهـم.

11- دوما: مدينة في ريف دمشق شهدت تظاهرات ضد النظام وخرجت عن سيطرته، ثم تعرضت لحصار شديد دام لسنوات، وهجمات عنيفة منها هجومي الكيماوي، وهجر سكانها في 2018.

رابعاً: المصالحة والتسوية

تعد المصالحة من أحد أهم آليات العدالة الانتقالية وأصعبها وهي الهدف النهائي الذي تطمح إليه المجتمعات التي ورثت ماضياً من الانتهاكات واللاعدالة أو عايشت أنظمة حكم قمعية ديكتاتورية. ترتبط المصالحة ارتباطاً وثيقاً بالسياق المحيط بها، كما أنها ترتبط بالإطار الثقافي والسياسي والتاريخي والاقتصادي في كل مجتمع، لذلك ليس من السهولة تحديد معنى المصالحة وكيفية تطبيقها، لأن هذه الآلية تحتاج إلى العديد من المشاورات والحوارات الوطنية مع جميع مكونات المجتمع لضمان تحقيقها. ولكي تكون المصالحة حقيقية يجب أن تكون الاعتذارات والاعترافات ذات فاعلية وصادقة تقر بالانتهاكات التي تعرض لها أصحاب الضرر وتتحمل مسؤوليتها تجاه هذه الانتهاكات.

وترى السيدات بالأغلبية أنه "لا مصالحة ولا تسوية دون انتقال سياسي ومحاسبة واعتراف". تقول إحداهن "لن نصالح ولن نسامح. كيف سنطلب من الأمهات والآباء والأبناء بمسامحة قاتل أبنائهم أو آبائهم هذا الأمر صعب". وتضيف مشاركة أخرى "استخدام مصطلحي مصالحة وتسوية مستفز ومزعج على الرغم من أنه ضروري لوقف حقن الدماء وهذه الفوضى" وستأتي هذه اللحظة التي سنضع "الملح على الجرح" ولكن "كيف سنقبل بها؟".

وتتحدث إحدى المشاركات" في درعا حصلت مصالحة هشة أو تسوية بالمعنى الأصح، بعدها بفترة حصلت حملة من الاغتيالات للضباط في الجيش الحر". وتضيف إحداهن بهذا الخصوص "بعد التسوية دخل جيش النظام. اعتقل وأهان الناس وسرق المنازل، كنا نشتكي من الجيش الحر، بعدها تذكرنا أن النظام يفوقه سوءاً".

وتشير إحدى المشاركات بأن هذه التسوية الإلزامية التي تم إجبار أهل درعا للقبول بها لا تنضوي تحت العدالة الانتقالية، قائلة "هذا النمط من المصالحات الهشة والتسويات لن تكون نموذجا نقبل به في المصالحات التي ستتم أثناء تطبيق مسار العدالة الانتقالية". ولكن ومن المؤكد بأنه سيحين وقت المصالحة الحقيقية، عندما يتحقق الشرط الأول وهو الانتقال السياسي، وحين تأخذ العدالة الانتقالية مجراها. ثم تضيف إحدى المشاركات "سنبدأ من جديد، ولكن سنسامح ونتصالح على الصعيد المجتمعي فقط، بنهاية الأمر جميعنا تضررنا وتألمنا وخسرنا، ولكن القاتل والذي تلطخت يديه بالدماء يجب أن يحاسب، والأضرار المادية تعوض". وتشير فئة من المشاركات في هذا الصدد بأن المسامحة المجتمعية ضرورية، المشاكل المجتمعية أقل قسوة من المشكلة السياسية، والمعضلة الكبرى هي أن السياسة تتحكم بالصعيد بالمجتمعي. تضرب إحدى المشاركات مثالاً على ذلك "يوجد عائلات لجأت لمحافظات أخرى اضطروا إلى أن يسكنوا في بيوتنا وأن يستخدموا أغراضنا، كانوا مجبرين" وتسرد هذه السيدة تجربتها "منزلي في عفرين، والعائلة التي سكنت في بيتي من الغوطة، ونحن على تواصل دائم، وبعدما أخبرتني الأم عن قصتها ومعاناتها، تبين لي أن معاناتي لا شيء أمام الذي حدث معها، بهذه الحالة أنا أسامحها لأنها اضطرت بأن تسكن في بيتي".

سعى النظام السوري منذ عهد الأب إلى تفتيت النسيج المجتمعي السوري من خلال مكافأة الفاسدين في مؤسسات الدولة، وتحفيز وتدريب الشرطة ورجال الأمن كي يبطشوا أكثر بالناس، وكسر حلقة التضامن في المجتمع من خلال معاقبة واعتقال أي شخص يدافع عن مظلوم أو يتجرأ على رفض انتهاكات السلطة لحقوق الناس، وتؤمن فئة من المشاركات بأنه تم "التلاعب بالناس" و"التشجيع على الفتنة بين الشعب"، فالجميع تأذى سواء من مناطق سيطرة النظام أو خارجها، لذلك ترى إحدى المشاركات أنه "يجب أن نصل للمصالحة المجتمعية حتى نعيد بناء وطن سليم يحفظ مستقبل أحفادنا على الأقل".

"يجب أن نصل للمصالحة المجتمعية حتى نعيد بناء وطن سليم يحفظ مستقبل أحفادنا على الأقل".

خامساً: إصلاح المؤسسات

يعد إصلاح المؤسسات من أحد أهم الآليات في مسار العدالة الانتقالية، لأن المؤسسات في الأنظمة الديكتاتورية تصبح مشلولة ومسيطر عليها من فئة تابعة للسلطة المتحكمة، ولو كانت مؤسسات الدولة مستقلة فعالة ومنصفة وتقوم بدورها، لما تراكمت كل هذه المظالم، ولما السوريات والسوريون ثقتهم بها. لذا يرتبط مفهوم جبر الضرر ارتباطاً وثيقاً بإصلاح مؤسسات الدولة، وتتمثل تحديات هذه الآلية بالاعتراف بحقيقة التجاوزات التي اقترفتها الدولة في الحقبة الماضية، وصياغة وحفظ الذاكرة الوطنية، ورد الحقوق لأصحابها وضمان عدم التكرار الذي تعتبره الأمم المتحدة جزءاً أساسياً من الإصلاح المؤسسي حيث تعتبر أن "المؤسسات العامة التي ساعدت في إدامة الصراع أو الحكم القمعي يجب أن تتحول إلى مؤسسات تدعم السلام وتحمي حقوق الإنسان وتعزز ثقافة احترام سيادة القانون. يمكن الإصلاح المؤسسي، من خلال إصلاح أو بناء مؤسسات عامة عادلة وفعالة، الحكومات الانتقالية في مرحلة ما بعد الصراع من منع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل "(الأمم المتحدة 2010: 9).

ويشير المركز الدولي للعدالة الانتقالية بأن إصلاح المؤسسات "يشمل مؤسسات الدولة القمعية على غرار القوات المسلّحة، والشرطة والمحاكم، بغية تفكيك – بالوسائل المناسبة – آلية الانتهاكات البنيوية وتفادي تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإفلات من العقاب".[12]

وتجمع المشاركات في الجلسات على عدم الثقة بالمؤسسات السورية وأنها "بحاجة لإعادة هيكلة جذري" ومنهن من تساءلن "كيف نثق فيها وهي لشخص واحد" أو "هل يوجد مؤسسات أصلا"، وطالبت العديدات منهن بتفكيك هذه المؤسسات وإعادة هيكلتها بالكامل حين يبدأ الانتقال السياسي خاصة المؤسسات الأمنية، وشددت فئة من السيدات على جميع المؤسسات التي كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنظام الأسد يجب العمل على تفكيكها وإعادة هيكلتها خاصة "المؤسسات التي تلطخت بالدماء"، والتي تورطت بالقمع العنيف مثل الشرطة، والقوى الأمنية، والقوات المسلحة، والمحاكم، وإلى إصلاح المؤسسات غير الأمنية.

بينما ترى فئة أخرى من المشاركات أن إصلاح المؤسسات أفضل من تفكيكها. وتطرح إحدى السيدات مثالاً تتساءل فيه "إن كان لدينا شجرة كبيرة هل نقطعها ونزرع شجرة صغيرة غيرها؟، أو نعالجها لكي تعطي الثمرة التي نريدها؟ لدينا مؤسسات قوية وعمرها سنوات، لكن الخطأ فيها الإدارة أي الرأس". وتضيف إحدى المشاركات في هذا الخصوص "موظفي الدولة لديهم عقلية استخباراتية، ما إن تدخلي لأي مبنى حكومي، لكي تقومي بأي معاملة بسيطة يجب أن يعرفوا عنك كل التفاصيل وكأنك في مبنى شرطة او أمن عسكري، ولكن في المقابل يوجد استثناءات هناك موظفين لم يرضوا بالظلم وساعدوا الناس بالخفاء". وتأكد فئة من السيدات على أن هناك العديد من القصص لموظفين وقضاة وسجانين "يخافون الله"، ويجب ألا ننسى هذه الفئة من الناس أن ننصف هؤلاء الموظفين حين يأتي وقت المحاسبة، لذلك يجب الانتباه والتأكد من أن كل إنسان يعمل في الوظيفة التي تناسب مؤهلاته وشهادته وخبراته.

12- https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice

وتطرح إحدى السيدات مثالاً "في إحدى المرات تم تعين بيطري كوزير للتربية" وهذا الأمر ليس بالجديد لأن الفساد منتشر من عمال التنظيف في الوزارات إلى الوزراء. بناء على هذا تقترح النساء تشكيل هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، ولجنة خاصة لتقييم مؤهلات الموظفين بهدف تطبيق جملة "الشخص المناسب في المكان المناسب" على أرض الواقع.

سادساً: العدالة الانتقالية والنوع الاجتماعي

تتميز آليات العدالة الانتقالية بالمرونة والقدرة على التكيف تدريجياً بهدف خدمة الناجين على نحو أفضل.

وبحسب برنامج العدالة الانتقالية والنوع الاجتماعي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية "يشكّل العنف المرتكز على النوع الاجتماعي عنصراً مشتركاً بين النزاع والأنظمة السلطويّة. في هذه السياقات، ينتشرُ الإفلات من العقاب على الانتهاكات ضد النساء. وفي الوقت نفسه، غالباً ما تكون النساء غائبة أو ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الجهود المبذولة لمعالجة مثل هذه الإساءات"[13]. وتوصي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان في كتيبها أدوات سيادة القانون اللازمة للدول الخارجة من الصراعات – برامج جبر الضرر، بجعل برامج التعويضات تراعي الفروق بين الجنسين "لأن الموضوع بالغ الأهمية، وكثيراً ما لقي إهمالاً من برامج التعويضات، وهو ما يسوغ إفراد قسم مستقل له. وحتى قبل تصميم برامج التعويضات يجب وضع إستراتيجيات تراعي الفروق بين الجنسين من أجل جمع المعلومات المصنفة بحسب الجنس، والتي ستكون وثيقة الصلة بالجوانب الفرعية للبرنامج، ومن أجل تأمين مشاركة النساء في المناقشات بشأن تصميم البرنامج"[14].

طرحت عدة أسئلة في الجلسات تتعلق بالعدالة الانتقالية والفوارق بين الجنسين، وسألن حول ضرورة تصميم تدابير وآليات للعدالة الانتقالية، تراعي تمثيل النساء على نحوٍ ملائم في جميع مؤسسات العدالة الانتقالية والهيئات الحكومية، بما في ذلك القيادة.

تعتقد فئة قليلة من المشاركات أن لا ضرورة لذلك، لأن الانتهاكات طالت الجميع دون استثناء، سواء النساء أو الرجال وكبار السن والأطفال، حتى أن مناطق بأكملها تضررت وكانت ضحية تهميش لسنوات. لذا اعتبرت هذه الفئة من المشاركات أنه يجب التركيز أكثر على مسألة وحجم الانتهاك والضرر الذي تعرض له الشخص بغض النظر عن النوع الاجتماعي. لأنه من الممكن أن يكون الرجال أو الأطفال تضرروا أكثر من النساء، أو أن يكون العكس هو الصحيح. الانتهاكات الجسيمة طالت الأطفال والنساء والرجال، تم اغتصاب الرجال أيضاً في المعتقلات وليس فقط النساء. بالإضافة إلى ذلك ترى النساء أصحاب هذا الرأي أن من الأفضل عدم تشتيت آليات العدالة الانتقالية وتدابيرها بقضايا النوع الاجتماعي، لأن التركيز المكثف على الجندر وقضايا المرأة وحقوقها أمر بديهي، وطالما أن تعويضات جبر الضرر ستكون مناسبة لحجم الانتهاك الذي تعرض له الأفراد، فما من داع أو حاجة لطرح فكرة الخصوصية الجندرية في تدابير العدالة الانتقالية لأن ذلك سيساهم بحسب تلك الفئة في خلق الفوارق بين الجنسين.

ولكن في المقابل عارضت الأغلبية من السيدات المشاركات آراء الفئة الأولى، حول مسألة عدم الحاجة لمنظور جندري في العدالة الانتقالية، فمن وجهة نظر الأغلبية منهن أن النساء دفعن الثمن الأكبر، وأن المرأة تضررت بشكل كبير وخاص. وبناء على هذا الرأي تطرح إحدى السيدات سؤالاً، "لماذا حين يخرج الرجل من المعتقل يكون بطلاً أمام عائلته والمجتمع؟ بينما حين تخرج المرأة من المعتقل تكون

13- https://www.ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/gender-justice

14- كتيب أدوات سيادة القانون اللازمة للدول الخارجة من الصراعات – برامج جبر الضرر الصادر عام 2006 عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ص: 37.

عاراً على عائلتها وتعاني من ظلم المجتمع". وتضيف مشاركة أخرى في هذا الخصوص، وتروي قصة فتاة تم اعتقالها لمدة سنة، وحين خرجت قتلها والدها، بسبب "وصمة العار"، وفي قصة لمعتقلة أخرى، تقول إحدى المشاركات، أن والدتها وبقية عائلتها كانوا يعتقدون أن الموت أرحم لها من أن تخرج من المعتقل، لأنها ستتعرض لظلم المجتمع، ليس بدرجة أقل من الظلم الذي تعرضت له في المعتقل. وتؤيد السيدات، أن أغلب النساء في سوريا "دفعن الثمن مرتين". ومن جهة أخرى، ترى السيدات المشاركات أنه من الصعب جداً على النساء المعتقلات الحديث عن الانتهاكات التي تعرضن لها، وهذا الأمر مختلف عند الرجال، لأنه لن يتحمل نفس العبء المجتمعي الذي قد تتحمله المرأة، فبعض الفئات المجتمعية تربط شرف المرأة بشرف العائلة ككل، و"أي انتهاك لجسد المرأة هو انتهاك لكرامة وسمعة تلك العائلة"، سواء كانت هذه المرأة المعتقلة قيادية ولديها اهتمام بالشأن العام والصعيد السياسي، أو كان اعتقالها بمحض الصدفة

> "لماذا حين يخرج الرجل من المعتقل يكون بطلاً أمام عائلته والمجتمع؟ بينما حين تخرج المرأة من المعتقل تكون عاراً على عائلتها وتعاني من ظلم المجتمع".

أو بسبب تشابه في الأسماء أو حتى دون سبب. لذلك اقترحت العديد من المشاركات تشكيل لجنة خاصة بالنساء، وأن يكون أعضاء هذه اللجنة من النساء المتخصصات في الدعم النفسي، حتى تشعر النساء بالأمان حين يقررن الإدلاء بشهادتهن. إضافة إلى لجان أخرى تهتم بتوعية ودعم عائلات الناجيات والمجتمع بشكل عام، إلى جانب توفير برامج تدريب لتمكين النساء اقتصادياً، بحيث يتحررن من الضغط والارتباط الاقتصادي بذكور العائلة، ويملكن خياراتهن، ومن بينها حق الإفصاح عن الانتهاكات التي تعرضن لها، والمطالبة بحقوقهن.

الاستنتاجات

- تعتبر السيدات المشاركات أن الضرر بأشكاله المختلفة نال غالبية المجتمع السوري، خلال الحرب الدائرة في البلاد، ومن أطراف الصراع المختلفة.
- ترى المشاركات أنه لا يمكن الشروع بمسار العدالة الانتقالية، قبل إتمام الانتقال السياسي، وتفعيل قرار مجلس الأمن 2254.
- ترى معظم المشاركات أن مبدأ المحاسبة هو أساس العدالة الانتقالية في الحالة السورية، ومن دون محاسبة المتورطين في الانتهاكات والجرائم لن يكون لهذا المسار أي معنى.
- تتفق فئة كبيرة من المشاركات على أن الملاحقات القضائية يجب أن تبدأ حتى قبل مرحلة الانتقال السياسي، عبر الوسائل الخارجية المتاحة، باستثناء قضاء النظام وقضاء محاكم سيطرة قوى الأمر الواقع لافتقادهم للنزاهة.
- تعتقد المشاركات أن أحد أولويات العدالة الانتقالية يجب أن يكون الكشف عن مصير المفقودين.
- ترى المشاركات أن المرأة يجب أن تكون مشاركة بفعالية ضمن مسار العدالة الانتقالية، كونها إحدى الفئات التي تضررت بشكل مباشر من الأحداث في سوريا.
- ترفض معظم السيدات مبدأ التسوية والمصالحة في سوريا، إذا كان على غرار التسويات التي عقدها النظام مع أهالي مناطق سورية مختلفة بالإجبار، وبشروطه المجحفة.

التوصيات

- زيادة الضغط الدولي على النظام وحلفائه من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254، القاضي بتشكيل هيئة حكم انتقالي في سوريا.
- دعم أصحاب الادعاء الشخصي لرفع دعاوى قضائية خارج سوريا، ضد من تورط في الانتهاكات والجرائم، في البلدان التي تتيح فيها القوانين ذلك.
- تصعيد الإجراءات ضد النظام وقوى الأمر الواقع الأخرى، من أجل إيقاف الانتهاكات الممارسة ضد السوريات والسوريين في المناطق المختلفة.
- زيادة الضغط على النظام وقوى الأمر الواقع، من أجل الكشف عن مصير المفقودين، والمعتقلين.
- العمل على استعادة ثقة السوريين المفقودة بالمجتمع الدولي، و"الدول الصديقة للشعب السوري"، من خلال التعامل الشفاف والجاد مع الملف السوري.
- ضمان مشاركة النساء الفعالة في عملية الانتقال السياسي، ومسار العدالة الانتقالية المستقبليين.
- تسهيل إجراءات استعادة الأموال السورية المنهوبة، من أجل تمويل عمليات إعادة الإعمار، وإعادة هيكلة المؤسسات.